Route Educational & Social Science Journal

Volume 7 (2); February 2020

Artical History

Received	Accepted	Available Online
14.01.2020	25.01.2020	15.02.2020.

GOVERNMENTAL DETERMINANTS AFFECTING THE ENTREPRENEURIAL INVESTMENT DECISION: ACTIVATING THE STEP OF ESTABLISHING ENTREPRENEURSHIP

Dr. Selmi ABDELDJABAR[1]

Abstract

Decision-makers of governments seek to instill entrepreneurial culture in order to encourage individuals to create their private projects in the formal economy for revitalizing it and providing added value to the society. This aim is achieved by depending on the procedures for attracting the small and medium enterprises and organising the business climate. There are a set of indicators represented in the governmental determinants by which it is possible to identify the degree of progress made by countries to reach a decent level of entrepreneurial activity. The countries that place entrepreneurship at the center of their interests are working to make the step of establishing businesses effective based on strategies, programs, easy and fast national procedures, to encourage individuals to embody their ideas through establishing and registering their new enterprises in parallel with protecting stakeholders. While entrepreneurs in other countries face many procedural obstacles and difficulties impeding their entry into the formal economy, which causes some of them to give up the ambition of establishing their enterprises, or practicing their activities in the informal economy, while many of them tend to search for a motivated business climate in other countries which facilitate the realisation of their investments.

Key words: governmental determinants, entrepreneurial culture, procedures, establishing entrepreneurship, entrepreneurs.

[1] Ecole Supérieure de Management de Tlemcen-Algérie, abdeldjabarselmi@yahoo.com

المحددات الحكومية المؤثرة على قرار الاستثمار المقاولاتي: تفعيل مرحلة تأسيس المقاولات

الدكتور سالمي عبد الجبار
أستاذ محاضر –أ– بالمدرسة العليا لإدارة الأعمال بتلمسان–الجزائر

ملخص

يسعى أصحاب القرار على مستوى الحكومات إلى غرس الثقافة المقاولاتية من أجل تشجيع الأفراد على إنشاء مشاريعهم الخاصة في الاقتصاد الرسمي بهدف تنشيطه وتقديم قيمة مضافة إلى المجتمع. يتحقق هذا الهدف من خلال الاعتماد على الاجراءات المتعلقة بجذب المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم بيئة الأعمال. يوجد مجموعة من المؤشرات المتمثلة في المحددات الحكومية التي من خلالها يمكن التعرف على درجة التقدم الذي تحرزه الدول للوصول إلى مستوى نشاط مقاولاتي لائق، الدول التي تضع المقاولاتية في صلب اهتماماتها تعمل على تفعيل مرحلة تأسيس المقاولات اعتمادا على استراتيجيات، برامج وإجراءات وطنية سهلة وسريعة لتشجيع الأفراد على تجسيد أفكارهم من خلال إنشاء وتسجيل مؤسساتهم الجديدة بالموازاة مع حماية أصحاب المصالح، في حين يواجه المقاولون في دول أخرى العديد من العراقيل الاجرائية والصعوبات التي تعيق دخولهم إلى الاقتصاد الرسمي مما يدفع بعضهم إلى التخلي عن طموح انشاء مؤسساتهم، منهم من يلجأ إلى ممارسة نشاطهم في الاقتصاد الغير رسمي، في حين يتجه الكثير منهم إلى البحث عن بيئة أعمال محفزة في دول أخرى تسهل عليهم انجاز استثماراتهم.

الكلمات المفتاحية: المحددات الحكومية، الثقافة المقاولاتية، الإجراءات، تأسيس المقاولات، المقاولون.

مقدمة:

يعد السلوك المقاولاتي في أي مجتمع الشغل الذي يسعى العديد من المتخصصين في مختلف المجالات والباحثون وأصحاب القرار إلى فهمه، تفسيره و تطويره عبر الزمن، لأن التعرف على أهم المحددات التي تؤثر فيه، الدوافع التي تحركه، المكونات التي تشكله و كل ما يؤلف تصرفات الأفراد يساهم في تنمية برامج ناجعة لتحفيز وتأطير إنشاء مشاريع خاصة و جديدة بهدف تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

أثبتت العديد من الدراسات أن للمقاولات خصوصيات تميزها عن المؤسسات الكبيرة، كما انها تعرف العديد من المشاكل التي تقف أمام تحقيق هذه التنمية بداية من تأسيس المشروع إلى غاية تسويق المنتوج أو الخدمة، خاصة المشاكل التمويلية، الإدارية و التنظيمية وكذلك الصعوبات المتعلقة بالتسويق والتكنولوجيا المستعملة. إضافة إلى مشاكل المحيط الذي تعيش فيه كظروف و مناخ البلد الذي تتوطن فيه خاصة في ظل سياسة التحرير الاقتصادي و الانفتاح الذي انتهجته العديد من الدول مما يساهم في التأثير على معدلات تأسيسها ونموها.

تعددت و اختلفت وجهات النظر حول أهم محددات السلوك المقاولاتي لدرجة يصعب حصرها، يعود السبب في ذلك إلى تعدد التفسيرات المقدمة من طرف الباحثين في علم النفس والاجتماع، علم الاقتصاد وأصحاب القرار، ذلك لأن هذا السلوك ناتج عن التفاعل بين الأفراد والبيئة التي يعيشون فيها وهو ما يساهم في تكوين قيم وأفكار و ميولات شخصية تجاه المقاولاتية و التي يصدر عنه سلوكا مقاولاتيا، فثقافة أي مجتمع تحدد سلوك أفراده. انطلاقا مما سبق، كيف يمكن للحكومات من التأثير على السلوك المقاولاتي اعتمادا على تنظيم دخول المقاولات الجديدة إلى الاقتصاد؟

ومحاولة للإجابة، يتم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى الكيفية التي تنظم بواسطتها الدول الأنشطة التي تؤثر على حياة المقاولات من إجراءات حكومية لتحفيز المقاولين على الاستثمار في الاقتصاد الرسمي، ثم تحليل مرحلة الانشاء من خلال عملية تسجيل المقاولات وتحديد أهم المجالات التي تعرقل هذه العملية، ليتم في الأخير عرض أهم المبادرات التي من شأنها المساهمة في جعل هذه المرحلة فعالة اعتمادا على تخفيض أو إلغاء الحد الأدنى لرأس مال المقاولات و السعي إلى تقليص وقت الانشاء و تخفيض تكلفته باستحداث أجهزة للمرافقة المقاولاتية للمشاريع الجديدة، بمساعدة نظام الشباك الواحد و استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يهدف هذا البحث إلى التأكيد أن خلق فرص العمل و النمو الاقتصادي هو التحدي الذي تواجهه الدول في جميع أنحاء العالم و ذلك بالاعتماد على المقاولاتية، إلا أن كيفية التوجه لبناء البرامج والسياسات المتكيفة

مع بيئة الأفراد لخلق و تحفيز ثقافة من أجل إنشاء مشاريع خاصة لمجتمعهم يعد استثمارا في حد ذاته ويتطلب تراكمية في العمل، شروطا ضرورية، إجراءات سهلة و فعالة، إمكانيات ووقت لازم لتحقيق ذلك.

1- تنظيم الأنشطة المؤثرة على حياة المقاولات في الاقتصاد الرسمي:

يعد مناخ الاستثمار عامل أساسي يؤثر على تجسيد المقاولات الجديدة في السوق من حيث الفرص والتهديدات التي تحدد بقاءها ومستقبلها كمرحلة متقدمة و تأسيسها كمرحلة أولية.

1-1- مزايا انشاء المقاولات في القطاع الرسمي

يجد أصحاب الأفكار و المشاريع أنفسهم أمام مجموعة من الإجراءات التي يجب التعامل معها من أجل تجسيد أفكارهم، عدد هذه الاجراءات و فعاليتها مرتبط بشكل كبير بالوسط الذي يود أن ينشط فيها المستثمرون، هذا الوسط يحدد معدل إنشاء المؤسسات الجديدة في أي مجتمع، حركة واتجاهات تدفق الاستثمارات، كما يؤثر على تفاعل الأفراد مع مختلف الأشكال القانونية التي تنظم الأنشطة و مدى قدرتهم على تجاوز مراحل إنشائها و ذلك تبعا للإجراءات الرسمية المعتمدة بتسجيل المقاولات في القطاع الرسمي للبلد، أين يستفيد المقاولون الجدد من مختلف المزايا والتحفيزات المقدمة لجذب الاستثمارات الجديدة و خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالتكوين، الاستشارات والمرافقة المقدمة من طرف هيئات الدعم والحصول على كافة المعلومات الاقتصادية، القانونية و التنظيمية اللازمة مع امكانية الاستفادة من المزايا الضريبية والتمويلية خلال السنوات الأولى من بداية النشاط و عقد صفقات مع المتعاقدين مع ضمان الحماية للتعاملات، بالإضافة إلى استمرارية النشاط حتى بعد ذهاب المؤسسين كمشاركة شركاء أو مساهمين جدد و التحول في حجم المؤسسة وتغيير شكلها القانوني، في المقابل هذه الاستمرارية يستفيد منها البلد كذلك لتحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على اقتصاد نشيط و مرن.

1-2- الأنشطة الحكومية المؤثرة على إنشاء المقاولات

تناول الباحث "Devi R. Gnyawali" في دراسة حول السياسة العامة والمقاولاتية المجالات المشتركة التي ينبغي على السياسات العامة تناولها من حيث زيادة الفرص للمقاولين وخلق بيئة عامة تعزز روح المبادرة و تشجيع إنشاء المؤسسات التي تدعم أصحاب المشاريع بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية وغير المالية، كما "تشير الأدبيات القائمة إلى أن رأس المال البشري يعد موردا مهما لريادة الأعمال، ولكن هذه النتيجة تعكس أيضًا تكلفة الفرصة البديلة لامتلاك مقاولة، فإذا كانت التكلفة مرتفعة، فإن المقاولين

يفضلون القيام بأجر منتظم يوفر الاستقرار ويقلل من المخاطر"[1]. كما تختلف أهمية كل بعد من الأبعاد البيئة المقاولاتية عبر الدول، ففي البلدان التي تكون فيها الفرص قليلة أمام المستثمرين، يجب التركيز على تحسين السياسات و الإجراءات الاقتصادية على المستوى الكلي للدولة، و وضع إطار قانوني ومؤسسي لكفاءة أداء القطاع الخاص، فإذا لم تكن هناك فرص جذابة في البيئة، فإن المقاولين لن يذهبوا إلى المشاريع. ليست كل عوامل البيئة متساوية الأهمية في كل الدول أو في نفس الوقت، فدور كل عامل يختلف اعتمادا على جانب معين من عملية تنمية المغامرة الجديدة التي ينوي معالجتها[2].

من بين أنشطة الأعمال التي تؤثر على 12 مجالا في حياة المقاولات كما يتناولها البنك العالمي في دراساته (2020) نجد: 1) بدء النشاط التجاري من حيث الحد الأدنى لرأس المال المدفوع من طرف المؤسسين للشركة لأحد البنوك أو هيئة معنية بذلك قبل تسجيل المؤسسة أو دفع قسط منه قبل التسجيل و القسط الآخر بعد بدأ النشاط، الاجراءات، الوقت والتكلفة اللازمة لإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة. 2) استخراج تراخيص البناء اعتمادا على الاجراءات، الوقت والتكلفة اللازمة لاستكمال اجراءات البناء بالإضافة إلى مراقبة الجودة و تقنيات السلامة في نظام تراخيص البناء. 3) توصيل الكهرباء و يركز هو الآخر على الاجراءات، الوقت والتكلفة لتوصيل المشروع بشبكة الكهرباء مع ضمان الثقة بالتزود بالكهرباء والشفافية في تسعيرة الاستهلاك .4) تسجيل الملكية بناء على الاجراءات، الوقت والتكلفة لنقل الملكية وجودة نظام الإدارة. 5) الحصول على الائتمان استنادا على أنظمة المعلومات الائتمانية و قوانين الضمانات .6) حماية المستثمرين الأقلية بالإفصاح و الالتزام في معاملات الأطراف ذوي العلاقة و ضمان حقوقهم في المعاملات وفي حوكمة الشركات. 7) دفع الضرائب من خلال المدفوعات، الوقت، إجمالي سعر الضرائب و معدل مساهمة الشركة للامتثال لجميع اللوائح الضريبية الموجودة في البلد. 8) التجارة عبر الحدود بدءا بالمستندات، الوقت والتكلفة لتصدير المنتوج ذو الميزة النسبية واستيراد قطع الغيار. 9) إنفاذ العقود من خلال توفير إجراءات قضائية ذات نوعية، الوقت والتكلفة لتسوية النزاعات التجارية. 10) تسوية حالات الإعسار نسبة إلى الوقت، التكلفة ومعدل الاسترداد التجاري و مدى قوة الاطار القانوني للإعسار. 11) توظيف العمال بتوفير نظام مرن لذلك 12) التعاقد مع الحكومة عن طريق إجراءات ووقت للمشاركة و الظفر بعقود عمل. يتم استخدام هذه المحددات في تحليل النواتج الاقتصادية

[1] Chowdhury, F & al. Corruption, entrepreneurship, and social welfare. **Springer Briefs in Entrepreneurship and Innovation**, DOI 10.1007/978-3-319-64916-0_5

[2] Gnyawali, D, R. (July 1994). Environment for entrepreneurship development, key dimensions and research implications. **Entrepreneurship Theory and Practice** · 43-62.

للدول وتحديد الاصلاحات الناجحة في مجال أنظمة أنشطة الاعمال مع تحليل المستويات التي نجحت في تحسينها وأسباب هذا النجاح من أجل تعميم الاستفادة على الدول التي تعرف تأخرا في ذلك[1].

هناك العديد من البحوث التي تناولت تأثير الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال واعتبار درجة الحرية الاقتصادية كمقياس لمعدل المقاولاتية في الدول و من بينها دراسة Nystrom (2008) حيث توصل إلى أنه كلما كانت إجراءات الائتمان، التشغيل و التجارة أقل كلما توجهت معدلات انشاء المقاولات إلى الزيادة[2] أما الحد الأدنى لرأس المال قد يعد ارتفاعه عائقا لبدء النشاط ومن ثم يشكل عقبة أمام خلق فرص العمل و تحقيق التنمية، فالإجراءات الحكومية الرسمية التي تشترطها الدول لتأسيس المشاريع تتفاوت من بلد لآخر و قد تصبح مكلفة[3]. لذلك يتخوف العديد من الباحثين من أن التنظيم يعرقل المقاولاتية لأنه يزيد من تكلفة الدخول، ويقلل من الابتكار في الصناعة الخاضعة للتنظيم، ويفيد الشركات الكبيرة لأنها تستطيع التغلب على تكاليف الامتثال للوائح بسهولة أكبر من الشركات الصغيرة[4]. يجب تبسيط الاجراءات وتسهيل إمكانية الوصول إليها باعتبار أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة و يشمل بذلك القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وخفض تكاليف تسوية المنازعات وزيادة امكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية ضد التعسفات[5].

2- فعالية مرحلة تأسيس المقاولات

من أجل الوصول إلى الفعالية في مرحلة تسجيل و تأسيس المقاولات الجديدة في القطاع الرسمي، ينبغي معرفة أهم المواطن التي يمكنها أن تشكل عائقا أمام أصحاب الأفكار والمشاريع ثم عرض أهم السياسات المتبعة من طرف الحكومات من أجل معالجة هذه العراقيل.

[1] الأنظمة المتعلقة بتوظيف العمال والتعاقد مع الحكومة لم تدرج في ترتيب عام 2020 من طرف مجموعة البنك الدولي.

[2] Nystrom, K. (2008). The institutions of economic freedom and entrepreneurship. **Public Choice**, 136(3/4), 269–282.

[3] معيار المقارنة بالنسبة للبنك الدولي يكمل في تأسيس شركة صغيرة إلى متوسطة ذات مسؤولية محدودة لبدأ مزاولة عملها رسميا، مملوكة لمواطنين محليين، يعادل رأس مالها التأسيسي عشرة أمثال متوسط الدخل القومي للفرد، تعمل في الأنشطة التجارية والصناعية العامة، ويعمل بها ما بين 10 إلى 50 موظفا

[4] Bailey, J, B., & Thomas, D, W. ((2017)). Regulating away competition: the effect of regulation on entrepreneurship and employment. **J Rrgul Econ** 52.237.254

[5] البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، **مطبوعة مشتركة للبنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية**، ص 24.

2-1- عملية تسجيل المقاولات

يعتمد دخول المقاولات الجديدة إلى السوق على عدد الاجراءات الواجب اتباعها في الدول مما ينشأ عن ذلك وقت و تكلفة للقيام بها من طرف المقاولين قبل بداية النشاط و بعده. الإجراء كما يعرفه البنك الدولي بأنه أي تعامل بين مؤسسي المقاولة وأطراف خارجية* كالدوائر الحكومية، المحامون، المراجعون ... و تعتبر إجراءات منفصلة تلك التي تجري في مكاتب مختلفة لنفس المبنى أو زيارة المكتب ذاته عدة مرات لاستيفاء إجراءات متسلسلة مختلفة، كما تشمل المراسلات أو المعاملات مع المصالح العامة كالحصول على ختم أو فتح حساب مصرفي، ويجري احتساب كل إجراء إلكتروني بشكل منفصل، ولا تؤخذ الإجراءات المختصرة في الحسبان إلا إذا توافرت فيها أربعة (4) معايير أساسية[1]: أن تكون قانونية، متاحة لعموم الناس، تستخدمها أغلبية الشركات ويؤدي تجنبها إلى حدوث تأخيرات.

أجرى كل من "Leora Klappe و آخرون" دراسة تجريبية حول العلاقة بين المقاولاتية وبيئة الأعمال، حيث تم تجميع بيانات 100 دولة من حيث عدد المقاولات المسجلة حديثا على مدى فترة 8 سنوات (2000-2007) إلى جانب تجميع بيانات حول أداء وهيكل السجلات التجارية لهذه الدول، بينت نتائج الدراسة أن سهولة أكبر في بدء النشاطات والحكم الراشد يرتبط مع زيادة النشاط المقاولاتي[2].

2-2- مجالات تعقد إجراءات إنشاء المقاولات

تم دراسة اجراءات دخول المقاولات (start-up firms) المبتدئة في 85 بلدا من طرف Djankov "Hart & al" من خلال بيانات عدد الإجراءات، الوقت الرسمي والتكلفة الرسمية و التي يتحملها المقاولون قبل أن يتمكنوا من العمل بشكل قانوني، و خلصوا إلى أن البلدان ذات الإجراءات الثقيلة لدخول المقاولات تتميز بمعدل عالي من الفساد واقتصاداتها تكون غير رسمية بصفة أكبر، كما تتميز أكثر بعدم جودة السلع العمومية أو الخاصة3، فالتعقيد في إجراءات التأسيس يظهر كذلك من خلال ارتفاع الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدأ النشاط بالموازاة مع ضعف التمويل لتأسيس المقاولات الجديدة، فعدم

* لا تعتبر التعاملات ما بين مؤسسي المقاولة أو مسؤوليها و الموظفين بمثابة إجراءات، ولا يتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والغاز، والصرف الصحي، والتخلص من النفايات في مؤشر بدء النشاط التجاري.

[1] البنك الدولي، مصدر سابق، ص 24.

[2] Klapper, L., & al. (May 2009). The Impact of the business environment on the business creation process. **Policy Research Working** Paper 4937. The World Bank, p 01-19.

[3] Djankov, S., & al. (February 2002). The regulation of entry. **The Quarterly Journal of Economics**, p 01-37.

وجود مرونة في منح القروض من جانب القطاع المصرفي يعتبر من المعوقات التي تحول دون انشائها، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود الثقة في استرداد القروض بسبب عدم توافر الخبرة لدى أصحاب المؤسسات باعتبارها تتمتع بمعدل خطر أكبر، و عدم قدرتها على تقديم الضمانات الكافية إلى جانب انخفاض أرباحها بسبب ضآلة حجم معاملاتها في بداية نشاطها، حتى التمويل الأجنبي يتخوف من هذه الاستثمارات بسبب التنظيمات القانونية و اقتصار معظمها على المؤسسات العائلية التي في حد ذاتها تفضل الابقاء على الخاصية العائلية.

كذلك عدم الاستقرار في التشريعات و القوانين و عدم استجابة المقاولين لها خاصة في ظل غياب المعلومات حول الوضع الاقتصادي والقطاعات التي يمكن أن تكون فرصا للاستثمار الجديد، كما أن المقاولين يجدون صعوبات في التأسيس نتيجة لتعدد الهيئات و المصالح التي يجب التواصل معها و دفع الملفات الادارية لها كمصلحة السجل التجاري، مصلحة الضرائب، البنوك، شركات التأمين، هيئات الدعم وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار و تضارب مطالبها.

من المشاكل الإدارية ما يخص صاحب الفكرة عندما يكون غير ملم بالقواعد و الإجراءات المحاسبية والقدرة التنظيمية خاصة عندما تكون المؤسسة المراد تأسيسها فردية أو عائلية، مما قد يؤدي إلى قيام هذه المؤسسات على أسس غير علمية تعتمد على التقليد و الاجتهادات الخاصة بسبب نقص التأهيل و الخبرة بمجال الأعمال، مما يدفع البعض إلى الاستعانة بمكاتب الخبرة المحاسبية و دراسات السوق و إعداد مخطط أعمال ويكلفهم أعباء إضافية عالية.

كي يتجاوز المقاولون هذه المشاكل يلزمه مدة زمنية، كلما كانت طويلة كلما شكلت خطرا على الفرصة التي تعد عاملا أساسيا لتأسيس المقاولة.

توصل كل من "Audretsch"، "Keilbach" و "Lehmann" إلى أن هناك ارتباطا بين الإجراءات الحكومية و الادارية المرهقة فيما يتعلق بتأسيس الشركات، وانخفاض عدد الشركات المسجلة وفقا للقوانين و الاجراءات السارية و زيادة الاقتصاد غير الرسمي وانخفاض حجم الوعاء الضريبي وتفشي الفساد[1]. في و م أ فإن الصناعات التي تخضع لتنظيم أكبر شهدت عددًا أقل من المواليد الجدد في الشركات ونموًا بطيئًا في التوظيف في الفترة 1998-2011. وقد تنجح الشركات الكبيرة في الضغط على المسؤولين الحكوميين لزيادة اللوائح لزيادة تكاليف منافسيها الأصغر. كما نجد أن الأنظمة تمنع نمو العمالة في جميع الشركات وأن الشركات الكبيرة أقل احتمالا للخروج من صناعة تخضع لرقابة شديدة من الشركات

[1] البنك الدولي، مصدر سابق، ص 26.

الصغيرة[1]. للفساد علاقة سلبية مع رجال الأعمال من الذكور والإناث على حد سواء. النتيجة تتفق مع الأدبيات الموجودة (Anokhin و Schultz 2009). إن الوقت اللازم لبدء عمل تجاري له علاقة سلبية وهامة بكل من روح المبادرة سواء للذكور والإناث[2].

حسب البنك الدولي (2016)، هناك طرف ثالث يشارك في تشكيل المقاولات وذلك يترتب عنه عدة آثار[3]:

- أكثر التكاليف المتعلقة ببدء المقاولات تأتي من دفع الحقوق التي تمنح إلى طرف ثالث من المهنيين كالمحامين والموثقين.
- غالبا ما يلجأ المقاولون إلى خدمات طرف ثالث في بدء مقاولاتهم لأن العملية تكون جد معقدة.
- الاقتصاديات المتميزة بتدخلات أكثر من طرف ثالث في تأسيس المقاولات تميل لأن تكون المقاولات العاملة بها أكثر في القطاع غير الرسمي. إنها تميل إلى أن تملك قوانين ولوائح أقل والتي يصعب الوصول إليها، و كفاءة أقل لأنظمة القضاء المدني.
- تستخدم خدمات التوثيق في مجال المقاولات المبتدئة في 76 من 189 اقتصاد شمله تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

انطلاقا من مجموعة من البحوث الميدانية السابقة لعدد من الباحثين حول إجراءات دخول المقاولات، خلص كل من " Thomas,D و Bailey, J, B " بفرضية أن التنظيم يشكل عائقا أمام الشركات التي تسعى لدخول صناعة ما[4]، و هو ما يبينه كل من "Klapper، Amit وGuillen" أن هناك عوائق كبيرة أمام بدأ النشاط التجاري و تأسيس المقاولات، و أن ذلك يرتبط ارتباطا سلبيا بكثافة أنشطة الأعمال، فعلى سبيل المثال، كلما قل عدد الإجراءات المطلوبة لتأسيس الشركات، ازداد عدد الشركات المسجلة، علاوة على ذلك، ثمة علاقة قوية بين تكلفة تأسيس الشركات (كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي) و كثافة أنشطة الأعمال. و يرتبط انخفاض قدره 10 % من تكلفة تأسيس الشركات بارتفاع الكثافة بنحو نقطة مئوية واحدة[5].

[1] Bailey, J, B., & Thomas, D, W., Op.cit.
[2] F. Chowdhury & al., Op.cit.
[3] World Bank, Doing business: Measuring regulatory quality and efficiency. **World Bank** ISBN (electronic): 978-1-4648-0668-1, DOI: 10.1596/978-1-4648-0667-4, p 54.
[4] Bailey, J, B., & Thomas, D, W., Op.cit.
[5] البنك الدولي، مصدر سابق، ص 25.

2-3- تخفيض أو إلغاء الحد الأدنى لرأس مال المقاولات

حسب "Claudia Álvarez و آخرون" اعتمادا على مقاربة مؤسسية لدراسة تأثير اللوائح على نشاط ريادة الأعمال ، بمقارنة الدول المتقدمة والنامية من خلال مجموعة بيانات 49 دولة خلال الفترة من 2001 إلى 2010 ، و انطلاقا من مجموعة قواعد البيانات الدولية وجدوا أن هناك تأثيراً إيجابياً لتشريعات الإنفاق الحكومي و قوانين ريادة الأعمال على النشاط المقاولاتي، كما أن اللوائح قد يكون لها تأثيرات مختلفة على ريادة الأعمال وفقا للتنمية الاقتصادية في البلاد[1].

قام كل من "Van Stel"، "Storey" و "Thurik" بدراسة حول العلاقة بين الأنظمة والمقاولاتية عبر 39 دولة، و تبين أن طلب الحد الأدنى لرأس المال من أجل إنشاء المقاولات له علاقة عكسية بالمقاولاتية حيث يساهم في تخفيض معدلات المقاولات عبر هذه الدول[2].

يعتبر شرط الحد الأدنى لرأس المال ذلك المبلغ المحدد من رأس المال حتى قبل البدء في اجراءات التسجيل وذلك من أجل حماية المستثمرين و الدائنين، لكن غالبا ما يتم سحب هذه المبالغ المودعة على الفور بعد إتمام اجراءات التسجيل وبالتالي يصبح هذا الاجراء بدون فعالية من حيث الحماية من الإعسار، فحسب"Djankov Hart & al" فإن دفع مبالغ ثابتة من رأس المال لا يأخذ بعين الاعتبار الفروق في المخاطر التجارية كما أن معدلات استرداد الديون في حالات شهر الافلاس ليست أكثر ارتفاعا في البلدان القائمة بتطبيق شروط الحد الأدنى لرأس المال منها في البلدان التي لا تقوم بتطبيق تلك الشروط[3].

3- تقليص وقت إنشاء و تخفيض تكاليف التأسيس

تعد البلدان التي تتميز عن غيرها بديمقراطية أكبر و تعقيدات حكومية أقل يوجد بها إجراءات أخف لدخول المقاولات[4]، لذلك تسعى إلى التنافس من أجل جذب واحتضان المشاريع الاستثمارية اعتمادا على هيئات و استراتيجيات على المستوى الكلي.

[1] Álvarez, C ., & al. (2014). Regulations and entrepreneurship: evidence from developed and developing countries, **Revista de ciencias administrativas y sociales**. Vol. 24, Edición especial, pp. 81-89, URL: http://www.jstor.org/stable/43786372.

[2] Stel, A, V., & al. (September 2006). The effect of business regulations on nascent and young business entrepreneurship. **Business and Policy Research**, p 03.

[3] البنك الدولي، مرجع سابق، ص 26.

[4] Djankov, D., Op. Cit, P 01.

3-1- المرافقة المقاولاتية لاحتضان المؤسسات الجديدة

استحدثت العديد من الدول مجموعة من هيئات دعم إنشاء المؤسسات الجديدة، الحاضنات والتعليم المقاولاتي في القطاعين العام و الخاص، يشرف عليها متخصصين من أجل المساهمة في إيجاد الحلول للمشاكل التي تعرقل قرار الاستثمار، حيث تعمل على تحفيز و مرافقة الشباب المقاول، تسهيل الإجراءات وتقديم مختلف الإعانات المالية لبدء النشاط و منها ما يتجاوز مرحلة التأسيس ليمتد إلى تدعيم مرحلة النمو و التوسيع، و تمس هذه المبادرات حتى الاعفاء من دفع الضرائب خلال السنوات الأولى للإنشاء وعدم دفع الاشتراكات الاجتماعية لأصحاب الكفاءات العالية لتشجيع وظيفة البحث والتطوير. هناك من الدول من أنشأت وزارة خاصة بذلك تهدف إلى غرس الثقافة المقاولاتية و تشجيع العمل الحر و جذب الاستثمار.

تساهم هذه الهيئات كذلك في تقديم العديد من الاستشارات حول تجسيد الأفكار الابتكارية من الناحية الاقتصادية، القانونية، التقنية و التسويقية خاصة في ظل تعدد أصحاب المصالح التي تتعامل معها المؤسسة، فاحتضان الأفكار و مساعدة أصحابها على تجسيدها مهم في ظل المنافسة الشرسة و التغيرات التي تشهدها الدول في عصر العولمة زيادة على احتكار بعض الشركات الكبرى والتي تحاول منع وجود منافسين جدد من خلال التأثير على تعقيد إجراءات الدخول و جعلها تعجيزية.

بما أن العديد من المقاولات تجمع بين الإدارة و الملكية خاصة في المرحلة الأولى من التأسيس كالمؤسسات العائلية، نجد أن صاحب الفكرة غالبا ما سيكون مدير المؤسسة يعتمد على خبرته الشخصية مما يجد صعوبة في التكيف مع بيئة الأعمال، لذلك تتكفل الهيئات الداعمة بتقديم التكوين في مجال التسيير للاعتماد على الاستراتيجية في مجال الادارة و التسويق بدلا من اتخاذ القرار العشوائي، كما تساعد الأفراد على المشاركة في اللقاءات والتظاهرات الوطنية و الدولية التي من شأنها اغتنام الفرص، عقد المناولة و العقود مع المتعاملين الحاليين حتى قبل بداية النشاط من أجل تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي واستهداف الأسواق ومنافذ التوزيع خاصة في ظل عزوف المؤسسات عن التعامل مع المشاريع التي ستكون حديثة النشأة بسبب امكانية فشلها و تجربتها الجديدة مما يجعلها تتخوف من ضمان مصالحها و تفضيل التعامل مع المؤسسات الموجودة في السوق.

3-2- أنشاء نظام الشباك الواحد

من بين الأجهزة التي لجأت إليها العديد من الدول لتسهيل عملية تأسيس المقاولات نجد أنظمة الشباك الواحد لتقريب المستثمر من الهيئة الخاصة بالاستثمار والجهات التابعة لها والمعنية بكل ما يتعلق بحركة الاستثمار، حيث يتكفل بعمليات تسجيل الاستثمار، منح التراخيص الضرورية التي بدونها يتعرض المستثمر لمختلف العقوبات، إلى جانب الجمع بين خدمات الادارات ذات العلاقة بالتأسيس من خلال ممثليها، وذلك بهدف تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية للدخول، ففي حالة أي تعثر، ينقل الممثل الانشغال إلى إدارته الرئيسية لحل المشكل إلى أن يتم إنهاج جميع الاجراءات التي تتوج بالتأسيس.

من بين أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها بالاعتماد على هذا الشباك هو ربح الوقت و انخفاض التكاليف، و بالتالي جذب أكبر للاستثمارات خاصة عندما يتم توحيد الإجراءات، الابتعاد عن البيروقراطية الضارة و الإجراءات البطيئة و الاستغناء عن تلك الزائدة منها خاصة تفادي تكرار طلب نفس المساندات من عدة جهات، التعامل بكل شفافية و تكافؤ الفرص، إلى جانب إدخال الآليات الجديدة كاستخدام الانترنت، كل هذه العوامل من شأنها انهاء المشاكل التأسيسية بين المقاولين الجدد و الإدارة المكلفة بالاستثمار.

بينت دراسة "Steven F. Kreft" و "Russell S. Sobel" في الولايات المتحدة حول نمو النشاط المقاولاتي في كل ولاية أن لدرجة الحرية الاقتصادية تأثيرات كبيرة في المستوى الأساسي من النشاط المقاولاتي. ببساطة، بيئة من الضرائب المنخفضة، عدد اللوائح المنخفضة، وحقوق الملكية الخاصة آمنة هي عوامل ضرورية لتشجيع النشاط المقاولاتي الذي يعتبر حيوية لإنتاج النمو الاقتصادي[1].

3-3- استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

إن تحديث السجل التجاري و الذي عادة ما يكون مرتبطا بإصلاحات حول القطاع الخاص له تأثير إيجابي ليس فقط على سهولة إنشاء المقاولات بل أيضا على تسجيل مقاولات جديدة، فتبسيط إجراءات تأسيس الشركات يشكل عنصرا حاسما في زيادة عدد المقاولات العاملة في القطاع الرسمي[2]. يستخدم التسجيل الالكتروني في العديد من البلدان الأسرع في مجال بدء المقاولات مثل نيوزيلاندا، استراليا، سنغافورة، كندا و البرتغال لاختصار الوقت، مكاتب التسجيل في بعض الدول تتيح أيضا إمكانية البحث المباشر عبر

[1] Kreft, S, F., & Sobel, R, S. (2005). Public policy, entrepreneurship, and economic freedom. **Cato Journal**, Vol. 25, No. 3, p 595-616.
[2] Klapper, L., & al, Op. Cit. p 01-19.

الأنترنت عن أسماء المؤسسات والمعالجة الادارية لاستمارات التسجيل، و ساند بعضها خدمة تأسيس الشركات وتقديم الحسابات السنوية من خلال الأنترنت، إلى جانب إمكانية التبادل الالكتروني للبيانات مع الجهات الحكومية الأخرى (الضرائب، التأمينات الاجتماعية ...) فضلا عن نشر المعلومات المتعلقة بالشركات على القطاع الخاص[1].

يتيح موقع المركز الوطني للسجل التجاري[2] في الجزائر معلومات حول معرفة الأشخاص الخاضعون للقيد في السجل التجاري، الأشخاص غير المؤهلين لممارسة نشاط تجاري، طبيعة التسجيل في السجل التجاري، تكوين ملفات القيد في السجل التجاري، شروط التسجيل في السجل التجاري، الأشخاص المعنويون، تسجيل التسمية أو الغرض الاجتماعي لشركة، الرهن الحيازي، التجار الأجانب، الاعتماد الإيجاري للأصول المنقولة (LEASING)، عملية إعادة القيد. دخل السجل التجاري الإلكتروني في الجزائر حيز التنفيذ مارس 2014، وذلك من أجل عصرنة خدمات المركز الوطني للسجل التجاري، كما قام المركز منذ جوان 2014 بتقديم خدمة قارئ السجل التجاري الإلكتروني، حيث يمكن من خلاله قراءة واثبات المعلومات الخاصة بالسجل التجاري على الأنترنت.

عند دراسة "Miriam Bruhn" للآثار الاقتصادية الناتجة عن الإصلاحات المتعلقة بإجراءات تنظيم دخول المقاولات في المكسيك تبين أثر إصلاح السجل التجاري على النشاط المقاولاتي. تطبيق الإصلاح أدى إلى الرفع في عدد المقاولات المسجلة بنسبة 5 %، كما ساهم في الرفع من عدد العمال الأجراء بنسبة 2,2 %، هذا التأثير يعكس نمو الناتج عبر البلد، حيث يرتبط عدم تعقيد الاجراءات على نمو أعلى في الناتج الوطني، و إضافة إلى ذلك انخفضت الأسعار بنسبة 1 % بعد الإصلاح[3].

[1] البنك الدولي، مرجع سابق، ص 27.

[2] المركز الوطني للسجل التجاري. (2016). السجل التجاري الالكتروني. الجزائر http://www.cnrc.org.dz/

[3] Bruhn, M.(February 2011). License to sell: the effect of business registration reform on entrepreneurial activity in mexico. **The Review of Economics and Statistics**, 93(1): 382–386.

خاتمة

أثبتت المقاولات فاعليتها في اقتصاد الدول باعتبارها تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة، من خلال تلبية حاجيات السوق المحلي، توفير فرص العمل و استحداث الوظائف الجديدة، فتكاملها مع المؤسسات الكبيرة يعتبر من المقومات الأساسية للبلد. يتأثر الأفراد في مرحلة أولى بمتغيرات الوسط الذي يعيشون فيه مما يمكن أن تتشكل لديهم نية مقاولاتية، في مرحلة موالية تتعرض هذه النية في بعض الدول إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة، و هو ما يؤثر على قرار الإنشاء، مما يجعل الكثير من المستثمرين ينسحبون بسبب القوانين و الأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروفهم وتواضع إمكاناتهم في بداية التجربة، حيث نجدهم عاجزين على تحقيق مصالح كل الأطراف المؤثرة على تأسيس المشروع دفعة واحدة، فتعظيم وتحقيق مصالح مجموعة معينة قد يؤدي إلى تقليل قدرته على تحقيق مصالح مجموعة أخرى، كما أن عدم معرفة التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة يؤدي إلى طول الوقت لإنجازها.

لقد تم التعرض إلى أهم المشاكل الرئيسية التي تقف كحاجز أمام تأسيس المؤسسات و التي تعيق المقاولين على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ببلادهم، فبالرغم من المبادرات التي انتهجتها الدول لجذب الاستثمار إلا أنه مازال هناك الكثير من التحديات خاصة و أن نجاح هذا النوع من المؤسسات غير مؤكد كونها تتميز بصفة سلبية لأنها تعاني من معدلات وفاة عالية، خاصة في السنوات الأولى من تأسيسها نتيجة بيئة عدائية، مضطربة و غير مستقرة.

القناة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي هو المقاولاتية. الحريات الاقتصادية تولد في المقام الأول النمو، لأنها تعزز إنتاجية القطاع الخاص من خلال المقاولاتية[1]. وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن تعزيز تبسيط إجراءات الدخول وسياسة فعالة لتحسين مناخ الأعمال يحسن وضعية المستهلكين من خلال زيادة فرص العمل وخفض الأسعار[2]، لذلك يجب على الحكومات مراجعة متطلبات لبدء النشاط لأنه يمكن أن تأتي بآثار عكسية على إنشاء المقاولات، و عليها أن تباشر بإصلاحات القوانين والاجراءات عند معالجتها للمعوقات الفعلية التي تعرقل إنشاء المشاريع الجديدة.

من أجل الوصول إلى اقتصاد حيوي و مرن يساعد على سهولة دخول مقاولات جديدة، خاصة و أنها تتميز بصفة إيجابية تتمثل في المرونة و الانتشار بسهولة في مختلف القطاعات، كما يساهم في إتاحة الفرصة أمام المقاولين لتجسيد أفكارهم، على الدولة أن تهتم بتطوير المحددات الحكومية المؤسسية لبدأ النشاط

[1] Kreft, S, F., & Sobel, R, S., Op. Cit.
[2] Bruhn, M., Op. Cit.

وتأسيس الشركات، فكلما كانت عملية تسجيل المقاولات فعالة من حيث التكلفة و الوقت كلما كان ذلك عاملا حاسما لتعزيز روح المبادرة في القطاع الرسمي.

قائمة المصادر و المراجع

باللغة العربية:

- البنك الدولي. (2012، 2016). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، واشنطن.

باللغة الأجنبية:

- Álvarez, C., & al. (2014). Regulations and entrepreneurship: Evidence from developed and developing countries. **Revista de Ciencias Administrativas y Sociales**. Vol. 24, Edición especial, pp. 81-89, URL: http://www.jstor.org/stable/43786372.
- Bailey, J, B., & Thomas, D, W. (2017). Regulating away competition: the effect of regulation on entrepreneurship and employment. **J Rrgul Econ** 52.237.254.
- Bruhn, M. (2011). License to sell: The effect of business registration reform on entrepreneurial activity in mexico. **The Review of Economics and Statistics**, February, 93(1): 382–386.
- Chowdhury, F & al. Corruption, entrepreneurship, and social welfare. Springer Briefs in Entrepreneurship and Innovation, DOI 10.1007/978-3-319-64916-0_5.
- Djankov, S., & al. (2002). The Regulation of entry. **The Quarterly Journal of Economics**, February, p 01-37.
- Gnyawali, D, R. (July 1994). Environment for entrepreneurship development, key dimensions and research implications. **Entrepreneurship Theory and Practice**· 43-62.
- Klapper, L., & al. (May 2009). The impact of the business environment on the business creation process. Policy Research Working Paper 4937. **World Bank**, p 01-19.

- Kreft, S, F., & Sobel, R, S. (2005). Public policy, entrepreneurship, and economic freedom. **Cato Journal**, Vol. 25, No. 3, p 595-616.
- Nystrom, K. (2008). The institutions of economic freedom and entrepreneurship. **Public Choice**, 136(3/4), 269–282.
- Stel, A, V., & al. (2006). The effect of business regulations on nascent and young business entrepreneurship. **Business and Policy Research**, September.
- World Bank, Doing business: Measuring regulatory quality and efficiency. **World Bank**. ISBN (electronic): 978-1-4648-0668-1, DOI: 10.1596/978-1-4648-0667-4.
- World Bank. (2020). Doing business 2020. Washington, DC: **World Bank.** DOI:10.1596/978-1-4648-1440-2. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO

مواقع الانترنت:

- المركز الوطني للسجل التجاري. (2016). السجل التجاري الالكتروني. الجزائر

http://www.cnrc.org.dz/